مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

المملكة العربية السعودية، أكثر من دولة نفطية: إعادة النظر في تصنيفها دولةً ريعية

يحيى عبدالله الشامي

مسارات

أغسطس، ٢٠٢٥م/ صفر ١٤٤٧هـ

المملكة العربية السعودية، أكثر من دولة نفطية: إعادة النظر في تصنيفها دولةً ريعية

المحتويات

تمهيد	٦
مقدمة: المملكة العربية السعودية ونظرية الدولة الريعية	٧
نمو القطاع غير النفطي	١٠
الضرائب والدعم	١٢
مشاركة القطاعين الخاص والعام	١٥
حضور المرأة ضمن القوى العاملة	١٧
خاتمة	١٩

تمهيد

لطالما عُرِفت المملكة العربية السعودية بكونها دولةٌ ريعيةٌ؛ أي تعتمد على ريع الموارد الطبيعية لاستدامة اقتصادها، وتمويل رفاهية مجتمعها، والحفاظ على استقرارها السياسي. ومن بين أدبيات الاقتصاد الريعي التي طُبقت في منطقة الخليج سابقاً، يبرز اعتماد المملكة العربية السعودية على دخل النفط الذي أتاح لها العمل بالحد الأدنى من الضرائب والتنويع الاقتصادي. رغم ذلك، ومنذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠ عام ٢٠١٦م، شرعت المملكة العربية السعودية في برنامج إصلاح حكومي واسع النطاق يهدف لتنويع اقتصادها، وخفض الاعتماد على النفط، وتعزيز نمو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وإعادة هيكلة القوى العاملة، إلى جانب عددٍ من الغايات الأخرى.

تسعى هذه الوثيقة لإعادة تقييم تصنيف المملكة العربية السعودية بوصفها دولةً ريعية في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية التي تمت في إطار رؤية ٢٠٣٠. كما أنها تستعرض المفاهيم الأساسية لنظرية الدولة الريعية، وتبحث في الدراسات الرئيسية التي أدت لتفعيل هذا النموذج في المملكة العربية السعودية، وتقيّم أحدث المستجدات في البلاد. ومن خلال تحليل الإصلاحات الجارية، يستطلع هذا البحث ما إذا كانت تلك التحولات ساهمت بالفعل في تخلي المملكة عن نموذج الدولة الريعية، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى.

كلماتٌ مفتاحية: رؤية ٢٠٣٠، التنوع الاقتصادي، الدول الريعية، التبعية، اقتصاديات العمل، الدعم، الضرائب

مقدمة: المملكة العربية السعودية ونظرية الدولة الريعية

لطالما عُرفت المملكة العربية السعودية بكونها دولة ريعية، وذلك نظراً لاعتمادها على عائدات الموارد الطبيعية لاستدامة اقتصادها، وتمويل رفاهية مجتمعها، والحفاظ على استقرارها السياسي. ومن بين أدبيات الاقتصاد الريعي التي طُبقت في منطقة الخليج سابقاً، يبرز اعتماد المملكة العربية السعودية على دخل النفط الذي أتاح لها العمل بالحد الأدنى من الضرائب والتنويع الاقتصادي. رغم ذلك، ومنذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، شرعت المملكة العربية السعودية في تنفيذ برنامج إصلاحٍ حكومي واسع النطاق يهدف لتنويع اقتصادها، وخفض الاعتماد على النفط، وتعزيز نمو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وإعادة هيكلة القوى العاملة، إلى جانب عددٍ من الغايات الأخرى. تطرح الإصلاحات المنبثقة عن رؤية ٢٠٣٠ نقاشاً حول أهمية نظرية الدولة الريعية في هذه المرحلة التي تشهد فيها العديد من دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، تغييراتٍ اجتماعية واقتصاديةٍ هيكلية.

ولكي نقيم ما إذا كانت المملكة ما تزال دولة ريعية أم أنها تتجه نحو مرحلة ما بعد الريعي، نحتاج إلى تعريفٍ واضحٍ للدول الريعية. حازم الببلاوي (١٩٨٧، ٣٨٤-٣٨٦) يقدم تعريفاً نموذجياً للدول الريعية والتي تتميز بالخصائص الأساسية التالية:

١- اقتصادٌ يستند في جوهره إلى الريع.

٢- اقتصادٌ يعتمد على ريعٍ خارجي، تُحدد قيمته أساساً من خلال الأسواق الخارجية، على عكس الريع الداخلي (وهو يعتمد على العمالة المحلية باعتباره داخلياً بالأساس).

٣- نسبةٌ ضئيلةٌ من القوى العاملة فيه تشارك في إنتاج الثروة الاقتصادية، بينما يقتصر دور معظم السكان على توزيعها واستهلاكها.

٤- تكون الدولة أكبر متلقٍّ للريع.

ونظراً لعدم قدرة الدول الريعية على إعادة هيكلة اقتصادها بسبب اعتمادها على دعم المستهلكين والمنتجين لتحقيق الشرعية، فإنها تعتمد على الإنفاق بالعجز (تحمل الديون للتحفيز على ضخ الأموال في الاقتصاد) عند انخفاض أسعار الإيجار، بدلاً من إصلاح اقتصادها. وبالتالي، قد تجد الدول الريعية نفسها عالقة في حالة توازن غير مرغوب فيها تُقوّض ذاتها.

يوظف علماء الاجتماع «نظرية الدولة الريعية» لتحليل مجموعةٍ من التحديات والخصائص المُميزة للدول التي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على إيرادات الموارد الطبيعية. ومن أبرز هذه الخصائص التي تفسرها

النظرية: صعوبة التنويع الاقتصادي، وضعف كفاءة الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات الحكومية، والميل نحو الإنفاق المرتفع على برامج الرعاية الاجتماعية. كذلك، تملك مثل هذه الدول القدرة على تجنب فرض ضرائب مباشرة على مواطنيها، وتُعرف بانخفاض مشاركة المرأة ضمن القوى العاملة، وغيرها من السمات (POMEPS 2019).

تكشف هذه النظرية عن نقاط ضعفٍ جوهرية في نموذج الدولة الريعية. فمع تنامي نمو السكان (مواطنين ومقيمين)، يتزايد العبء المالي الموجه لدعم السلع والخدمات المقدمة لهم. في ذات الوقت، تواجه الإيرادات الريعية؛ مثل: عائدات تصدير النفط -كما في النموذج السعودي- تحدياتٍ متزايدة؛ خاصةً مع تناقص الاحتياطيات، وتقلب الأسعار العالمية، كما أن الابتكار التقني قد يُقلل الطلب على النفط وغيره من الموارد مستقبلاً. هذه العوامل مجتمعة تجعل تدفقات الإيرادات أقل استقراراً، وتصعب التنبؤ بها.

المعضلة الأساسية تكمن في أن شرعية الدولة الريعية ترتبط بقدرتها على توزيع الريع وتقديم الدعم للمستهلكين والمنتجين. هذا الاعتماد يُصعّب عليها إجراء إصلاحاتٍ هيكليةٍ جذريةٍ في اقتصادها. ونتيجة لذلك، عندما تنخفض إيرادات الريع، تميل الدول الريعيّة إلى الإنفاق بالعجز، بدلاً من انتهاج سياساتٍ إصلاحيةٍ قد تكون مؤلمةً سياسياً. وبالتالي، قد تجد الدولة الريعية نفسها عالقة في «توازنٍ غير مرغوب» يقوّض استدامتها واستقلاليتها على المدى الطويل.

ومنذ انطلاق رؤية السعودية ٢٠٣٠، عبّر بعض علماء الاجتماع عن شكوكهم إزاء قدرة المملكة على تجاوز التحديات المرتبطة بالتحول والابتعاد عن نموذج الاقتصاد الريعي. تستند هذه الشكوك إلى عدة بنودٍ طرحها عدة باحثين؛ نذكر منها:

- **كرين Krane (2019)**؛ ويرى أن إجراءاتٍ مثل خفض الدعم لا يمكن بالضرورة اعتبارها خطوةً نحو اقتصاد ما بعد الريع، بل ربما آليةً تهدف لإطالة استدامة الإيرادات الريعية الحالية، وذلك استناداً لضعف النمو المسجل في القطاع غير النفطي.
- **هيرتوغ Hertog (2019)**؛ يبدي تشاؤماً مماثلاً بشأن فرص الانتقال الناجح إلى اقتصاد ما بعد الريع، معللاً بأن هذا التحول يتطلب تحقيق نموٍ غير مسبوقٍ في القطاع الخاص، بالإضافة إلى ضرورة فرض الضرائب، وهو تحدٍ كبيرٌ للنموذج الاقتصادي الحالي.
- **ديوان Diwan (2019)**؛ ينتقد ما يعتبره تركيزاً غير كافٍ على خلق فرص عمل للمواطنين السعوديين ضمن خطط التحول، مقابل استمرار الاعتماد بشكلٍ كبيرٍ على العمالة الأجنبية منخفضة المهارات.

- **إينيس Ennis (2019)** ؛ يضيف بُعداً آخر لهذه التحديات، ويوضح أن رفع معدل مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة يضع بدوره ضغوطاً إضافية على الدولة لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين بشكل عام.

يقدم هذا الفصل ردودًا موجزة على هذه الأدبيات، ويحاول تقديم الإجابة على السؤال: هل ما تزال المملكة العربية السعودية دولة ريعية؟ ويجادل، ضمن «تقريرٍ خاصٍ»، بأن المملكة العربية السعودية، منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، تبتعد ببطء ولكن بثبات عن خصائص الدول الريعيّة وعملياتها الاقتصادية الأساسية. ولعل من الإشكاليات الشائعة في هذه الأدبيات أنها لا تقدم سوى تحليلٍ جزئيٍ لإصلاحات رؤية ٢٠٣٠، مع التركيز على بنود القطاع غير النفطي، وإصلاحات سوق العمل، ومشاركة المرأة، حيث تتعامل عادةً مع كلٍ منها بشكلٍ منفصل بدلاً من التركيز عليها مجتمعةً. وفيما يلي، أقدم الدليل العملي على التغييرات التي شهدتها المملكة العربية السعودية بشأن (١) نمو القطاع غير النفطي وخفض الاعتماد على عائدات النفط، و (٢) خفض الدعم وزيادة الضرائب، وتوقعات تمويل العجز، و (٣) نمو القطاع الخاص والعمالة عالية المهارات، و (٤) نمو مشاركة المرأة في العمل. وعند تقييم كافة التغييرات مجتمعةً يبدو الادعاء واهٍ بأن المملكة تُجري إصلاحاتٍ للحفاظ على الريع لفترةٍ أطول أو للالتفاف على اقتصادها الريعي. ويُفهم هذا الابتعاد عن السمات الأساسية للدول الريعية على أنه تحركٌ بطيءٌ نحو مرحلة ما بعد الريعية، وليس أحد أشكال الريع الحديثة.[١]

(١) يُحدد سكوت ووكر (٢٠٢٣) مفهوم «الريعية المتأخرة» كخطوةٍ متقدمةٍ في إطار نظرية الاقتصاد الريعي. توصف الريعية المتأخرة بأنها مرحلةً تتحول فيها الدول الريعية التقليدية، وخاصةً دول الخليج، نحو سياساتٍ اقتصاديةٍ تجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزز التنويع الاقتصادي، ما يضمن استمرار الريع لفترةٍ أطول. تحتفظ الدول الريعية المتأخرة بالميزة الأساسية المتمثلة في استخدام الريع الخارجي؛ مثل: عائدات النفط، للحفاظ على الاستقرار والاستقرار المحلي، لكنها تتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية من خلال إبداء تواءمٍ أكبر مع رأس المال الخارجي.

نمو القطاع غير النفطي

تكمن السمة الجوهرية للدولة الريعية في هيمنة الريع الخارجي واعتماد اقتصادها عليه بشكلٍ أساسي. وفي المملكة العربية السعودية، هذا الريع هو النفط (الصادرات). والاعتقاد بأن خفض الدعم وزيادة الضرائب ليسا خروجاً عن سياسة الإيرادات غير النفطية، بل محاولةٌ لإطالة أمد الاعتماد على النفط، يرتكز إلى أن نمو القطاع غير النفطي ضئيلٌ، وهو تصورٌ مغلوط. وبالتالي، فإن كل الإصلاحات الأخرى لن تؤدي إلا إلى إبطاء المصير المأساوي للدول الريعية، رغم أن المملكة تبتعد ببطء عن الاعتماد على الريع. وقد أعربت الحكومة مراراً وتكراراً عن التزامها بتحسين الإيرادات غير النفطية، وإنماء الأنشطة الاقتصادية الخاصة «لتحقيق إيراداتٍ غير نفطيةٍ مستقرةٍ ومستدامةٍ على المديين المتوسط والطويل» (وزارة المالية ٢٠٢٤).

العديد من القطاعات شهدت نمواً ملموساً؛ خاصة قطاعات الجملة والتجزئة، والتصنيع غير النفطي، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والإنشاءات، وهي تعد من أسرع القطاعات نمواً؛ فقد تجاوز قطاع الجملة والتجزئة (يمثل ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) قطاع التصنيع غير النفطي (جدوى للاستثمار ٢٠٢٤). كما شهدت قطاعات النقل والتخزين والاتصالات نمواً معتبراً بلغ حوالي ٥٪ على أساسٍ سنوي. في المقابل، شهد قطاع الإنشاءات نمواً متواضعاً منذ العام ٢٠٢١ (المرجع نفسه). ونتيجةً لذلك، ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي النفقات من ١٧٪ في ٢٠١٥ إلى حوالي ٣٥٪ في ٢٠٢٣. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٩٪ في ٢٠١٥ إلى ١٨٪ في ٢٠٢٣. الأنشطة غير النفطية بشكلٍ عام شهدت نمواً سنوياً متوسطاً قدره ٣,٤٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، ويتوقع أن تنمو بمعدل ٤,٤٪ في العام ٢٠٢٣ و٤,٥٪ مع نهاية العام ٢٠٢٤ (جدوى للاستثمار ٢٠٢٤). وأخيراً، ارتفعت الإيرادات غير النفطية من ١٨٥,٧ مليار ريال سعودي في العام ٢٠١٦ إلى ٤٥٧,٧ مليار ريال سعودي في العام ٢٠٢٣، أي تجاوزت الضعف منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠ (مؤسسة النقد العربي السعودي ٢٠٢٤). للاطلاع على تقديرٍ شاملٍ لنمو الإيرادات غير النفطية كنسبةٍ من إجمالي الإيرادات، انظر الشكل ١.

شكل ١: الإيرادات غير النفطية / إجمالي الإيرادات

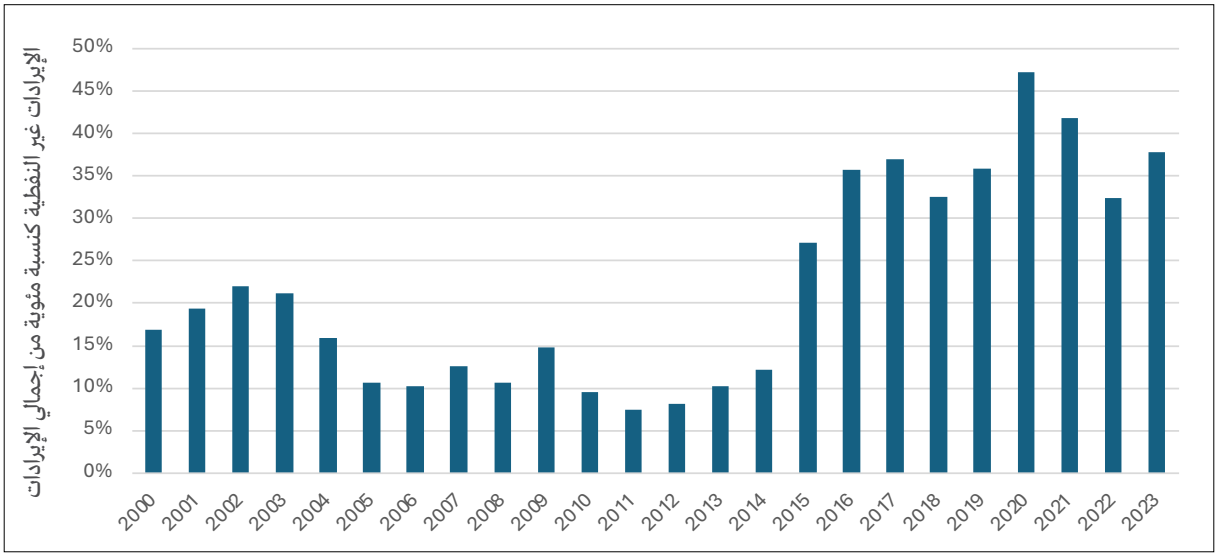

المصدر: البنك المركزي السعودي

ويبدو أن رؤية ٢٠٣٠، عبر ما تتضمنه من تنويع اقتصادي وإصلاحاتٍ للدعم، تعزز المرونة أمام صدمات النفط. ويشير المطيري وآخرون (٢٠٢٤) إلى أن «رؤية ٢٠٣٠ تزيد مرونة الاقتصاد في مواجهة صدمات أسعار النفط بشكلٍ عام بنسبةٍ تتراوح بين ١٠٪ و٦٠٪، وذلك اعتمادًا على آلية احتساب جمود سوق العمل وإعادة تدوير الإيرادات المالية». وفي حين ما تزال عائدات النفط تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد السعودي بشكلٍ عام، تُظهر اتجاهات البيانات الراهنة تحولًا جذرياً بعيداً عن الاعتماد على عائدات النفط. وإلى جانب التزامات صانعي القرار السياسي الصريحة بمواصلة التنويع والتخصيص، يمكن اعتبار هذه التغييرات السياسية تحولاً بطيئاً نحو اقتصاد ما بعد الريع.

الضرائب والدعم

يشترط في دولة ما بعد الريع أن تُشكّل الإيرادات الضريبية أو على الأقل مصادر الإيرادات البعيدة عن الريع الخارجي، غالبية الإيرادات الحكومية. وقد ظلت الإيرادات الضريبية محدودةً حتى إطلاق رؤية ٢٠٣٠، حيث تم اعتماد ضريبة القيمة المضافة لأول مرةٍ بنسبة ٥٪ على معظم السلع والخدمات في يناير ٢٠١٨، ثم رُفعَت إلى ١٥٪ في يوليو ٢٠٢٠. كما، طُبّقت ضرائب أخرى أصغر حجماً.

وفي حين أن الضرائب المحلية لم تنمو بما يكفي لتشكل غالبية الإيرادات الحكومية، كما هو معتادٌ في الدول التي لا تعتمد أو لم تعد تعتمد على الريع، فقد شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعًا هائلاً منذ العام ٢٠١٧م، حيث بلغت الإيرادات الضريبية ٨٧ مليار ريال سعودي. وبحلول العام ٢٠٢٣م، بلغت الإيرادات الضريبية السنوية ٣٥٧ مليار ريال سعودي، مسجلةً نمواً بنسبة ٣١٠,٣٪ منذ العام ٢٠١٧م. وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٣٠٪ من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٣م. انظر الشكل ٢ - نمو الإيرادات الضريبية.

شكل ٢: الإيرادات الضريبية السنوية للمملكة العربية السعودية

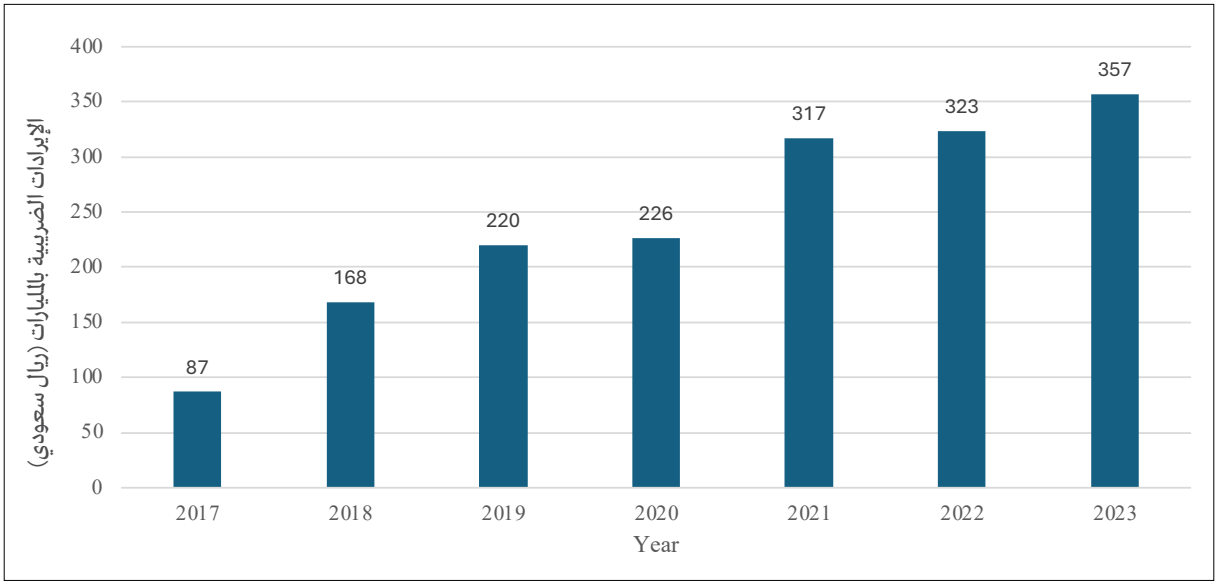

المصدر: تقارير ميزانية وزارة المالية (٢٠١٨-٢٠٢٤)

بلغت الإيرادات الضريبية ١٣٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٧م، وارتفعت إلى ٣٣٪ في ٢٠٢١، و٢٩٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. كذلك، لوحظت اتجاهات مماثلة في زيادات الإيرادات الضريبية كنسبةٍ من إجمالي

النفقات، كما هو موضح في الشكل ٣. بالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (NOGDP)، بمتوسط ١٢,٨٪ على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهو «أكثر من ضعف متوسط الناتج الذي يقل عن ٦٪ خلال العقد السابق» (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤أ). هذه الاتجاهات تُظهر زيادةً سريعةً في الإيرادات الضريبية والنفقات تناسب اقتصاداً ينتقل لمرحلة ما بعد الريع، أكثر من اقتصادٍ يحاول الحفاظ على اقتصاده الريعي مع انخفاض الموارد والسياقات الاجتماعية والسياسية المتغيرة، وفقاً لطبيعة الريعية المتأخرة

شكل ٣: الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات والنفقات

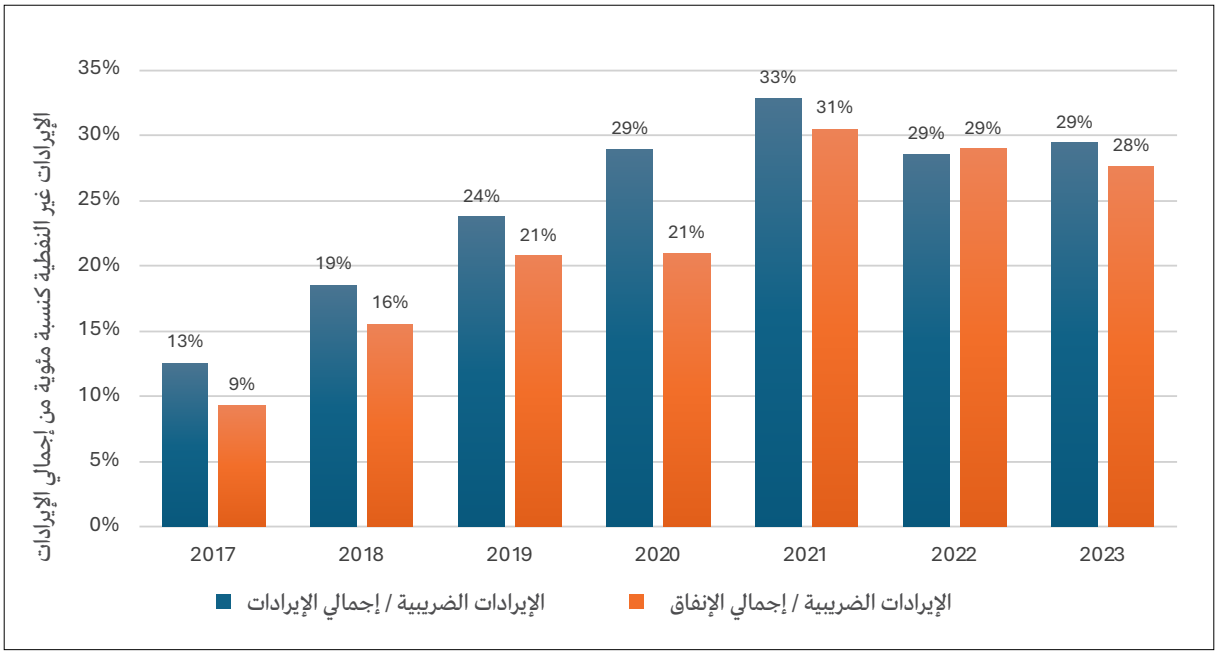

المصدر: البنك المركزي السعودي

في الوقت نفسه، ومنذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠، خفضت المملكة العربية السعودية الكثير من دعمها الذي كان يُعتبر سابقًا ضروريًا للاقتصاد الريعي. وكان يُعتقد أن دعم قطاع الخدمات الحكومية والزراعية عنصرٌ أساسيٌ في العقد الاجتماعي الريعي، حيث تُعوّض الدول ذات الشرعية المتدنية ذلك بتقديم مزايا الرعاية الاجتماعية لمواطنيها. لكن لجوء المملكة لتطبيق ضرائب جديدة وزيادتها، ساهم في خفض الدعم الخاص بقطاع الطاقة. يوضح الشكل ٤ أدناه الانخفاضات في دعم الطاقة، والتي تتضمن زيادة بنسبة ٥٣٪ في أسعار الديزل، منتج الطاقة الأكثر دعماً، في يناير ٢٠٢٤ (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤ب).

شكل ٤: صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤م

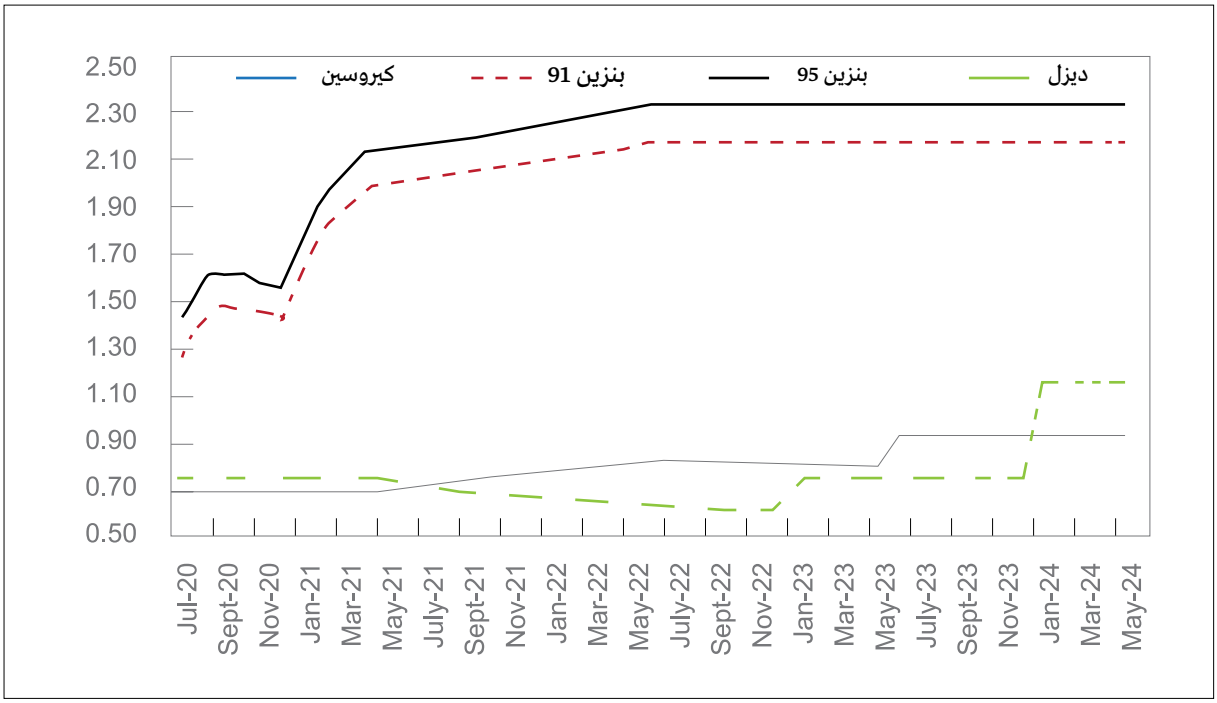

Source: CEIC and IMF staff calculations.

العديد من الدراسات توصلت إلى نتائج ذات دلالةٍ إحصائيةٍ لمساهمة إصلاحات دعم الطاقة في خفض استهلاكها بشكل فعّال. ولأغراض هذه الوثيقة، يمكننا التأكيد بأن المملكة تزيد الضرائب وتُخفّض الدعم في آنٍ واحد. هاتان السياستان المتزامنتان تُخالفان بشكلٍ كبيرٍ «نهج الدولة الريعية»، وبالتالي فمن المنطقي اعتبار هذه الإجراءات خطواتٍ فعليةٍ نحو مرحلة ما بعد الريعية.

مشاركة القطاعين الخاص والعام

تعاني الدول الريعية من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات مشاركة القوى العاملة. ونادرًا ما تتوفر وظائف في القطاع الخاص عندما تكون البيئة الاقتصادية غير تنافسية، حيث يكون القطاع العام المُشغّل الرئيسي للمواطنين. وإذا ما تأملنا خصائص سوق العمل الريعي، فسنجدها تنطبق بدقةٍ على الاقتصاد السعودي قديماً. أما اليوم، فقد طرأت العديد من التغييرات على القوى العاملة الوطنية منذ إطلاق رؤية ٢٠٣٠. فقد انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته التاريخية، حيث بلغ ٧,٧٪ في العام ٢٠٢٣، ويتوقع أن يواصل الانخفاض إلى ٧,٦٪ في ٢٠٢٤، مُقتربًا تدريجيًا من هدف الرؤية البالغ ٧٪ (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤أ). هذه الأرقام تظهر تقدماً ملموساً مقارنةً بنسبة ١٢,٧٪ في عام ٢٠١٨ (جدوى للاستثمار ٢٠٢٤). وفي الوقت نفسه، يُظهر تقرير إحصاءات سوق العمل للربع الثاني من ٢٠٢٤ الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء انخفاضًا في معدل البطالة الإجمالي (للسعوديين وغير السعوديين) إلى ٣,٣٪ (الهيئة العامة للإحصاء). التقرير نفسه ذكر أن معدل مشاركة القوى العاملة (للسعوديين وغير السعوديين معاً) سجل ٦٦,٢٪، بينما سجل السعوديون معدل ٥٠,٨٪ وغير السعوديون ٨٠,٣٪، وذلك مقارنةً بمعدل مشاركة القوى العاملة البالغ ٤٠,٢٪ للسعوديين في الربع الثاني من ٢٠١٦ (الهيئة العامة للإحصاء). تجدر الإشارة إلى أن التقرير نفسه تحدث عن معدل بطالةٍ أقل من المعدل المتضمن في تقرير جدوى للاستثمار، وهو ٧,١٪ للسعوديين. ورغم أن معدل مشاركة القوى العاملة لم يصل إلى الهدف المنشود بعد، إلا أن معدلات مشاركة القوى العاملة والبطالة يمكن مقارنتها مع تلك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا يتجاوز معايير سوق العمل الريعي.

وحول توسيع نطاق القطاع الخاص، أُطلق برنامج التخصيص عام ٢٠١٨م لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في المملكة من خلال تخصيص الأصول والخدمات والموارد الحكومية. ومنذ إطلاقه، وقّع البرنامج ٥٢ شراكةً مع القطاع الخاص ليقدم خدماته إلى العديد من القطاعات الحكومية. البرنامج حقق مبيعاتٍ للأصول والشراكات مع القطاع الخاص بقيمةٍ إجماليةٍ بلغت ٩,٢٥ مليار ريال سعودي، وساهم ذلك في رفع الكفاءة التشغيلية للقطاع العام وتخفيف العبء الحكومي (وزارة المالية ٢٠٢٤م).

وفيما يتعلق بالتوطين بالقطاعين العام والخاص، تُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء من خلال الدراسات المسحية للربع الثاني من ٢٠١٦م، أن ٦٩٪ من السعوديين كانوا يعملون بالقطاع العام،

شكل ٥: توظيف السعوديين حسب القطاع

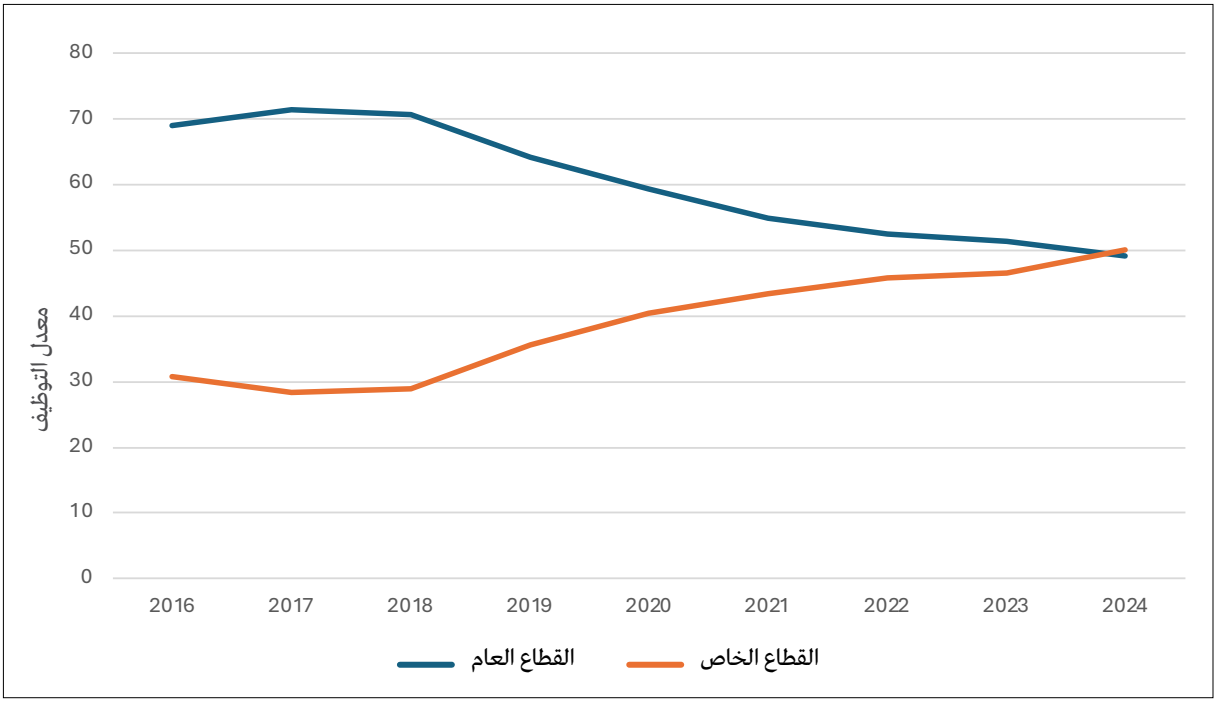

و٣٠,٧٪ منهم في القطاع الخاص، و٠,٣٪ في المنشآت غير الربحية. أما الربع الثاني من ٢٠٢٤م، فقد سجل انخفاضاً في السعوديين العاملين بالقطاع العام إلى ٤٩,١٪ فقط، وارتفاعاً في القطاع الخاص إلى ٥٠٪، والبقية يعملون في القطاع غير الربحي (صحيفة «أرقام» ٢٠٢٤م). الشكل ٥ أدناه يوضح منحنى التوظيف في الربع الثاني على مدى عدة أعوام، وهو يؤكد أن أحدث بيانات التوظيف السعودية تُظهر أن التوظيف في القطاع الخاص أكبر من التوظيف في القطاع العام، حتى للسعوديين. ومع استمرار تنفيذ العديد من مشاريع التخصيص والتنويع الاقتصادي، يمكننا توقع زيادةٍ في التوظيف بالقطاع الخاص مع اقتراب العام ٢٠٣٠.

يذكر أن رواتب الموظفين ما تزال تُشكل قرابة ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي بالمملكة، مقارنةً بالمعدل النموذجي العالمي الذي يتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪، وذلك رغم جهود التخصيص، وزيادة معدل مشاركة القوى العاملة، ومعدلات التوظيف. لكن، من المرجح أن تنخفض هذه النسبة أيضاً بسبب انكماش القطاع العام وتوسع القطاع الخاص، حيث يسعى الاقتصاد السعودي حالياً (ليس بشكلٍ مباشرٍ فقط) للتغلب على إحدى أهم سمات الدول الريعية المتمثلة في ضآلة نسبة المواطنين المنتجين الذين يضيفون للاقتصاد المحلي، مقارنةً بالأغلبية المستهلكة والموزعة للسلع والخدمات.

حضور المرأة ضمن القوى العاملة

يُعدّ حضور المرأة ضمن القوى العاملة سمةً مهمةً لدولة ما بعد الريع. فالدول الريعية لا تواجه ضغوطاً لاعتماد بيئةٍ اقتصاديةٍ تُراعي القطاع الخاص، ما يعني عدداً أقل نسبياً من الوظائف فيه. بدلًا من ذلك، تُوظّف الدولة الريعية مواطنيها، خاصة من الرجال لكونهم غالباً المُعيل المالي الرئيسي لأسرهم (روس ٢٠٠٨). هذه الوظائف تُعتبر أحد أشكال الإنتاج الاقتصادي، فضلاً عن كونها مصدراً لرفاهية المواطنين. وهكذا، كلما زاد حضور المرأة في سوق العمل كان ذلك دليلاً على تجاوز السوق لحاجز ندرة الوظائف التي تنشأ بسبب محدودية الميزانيات الحكومية. وفي اقتصاد ما بعد الريع، يمكن للباحثين عن عمل الذين يقبلون بأجور السوق إيجاد وظائف بسهولة، بسبب إعطاء الاعتبار للكفاءة على الجنس.

المملكة العربية السعودية قامت بخطواتٍ جريئةٍ لإحداث نقلةٍ نوعيةٍ في سوق العمل وزيادة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة. وقد تضمنت مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ رفع مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة إلى ٣٠٪ بحلول العام ٢٠٣٠. رغم ذلك، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة من ١٨٪ عام ٢٠١٦ لتتجاوز ٣٥٪ عام ٢٠٢٤م، محققةً المستهدف قبل الموعد المحدد بعدة سنوات. من جهةٍ أخرى، انخفض معدل البطالة من أكثر من ٣٠٪ إلى أقل من ١٥٪ خلال الفترة نفسها (انظر الشكل ٦ أدناه). وقد يسرت عدة عوامل هذا التحول السريع؛ من أبرزها: إلغاء حظر قيادة المرأة للسيارة عام ٢٠١٨ الذي

الشكل ٦: موليغان ٢٠٢٤

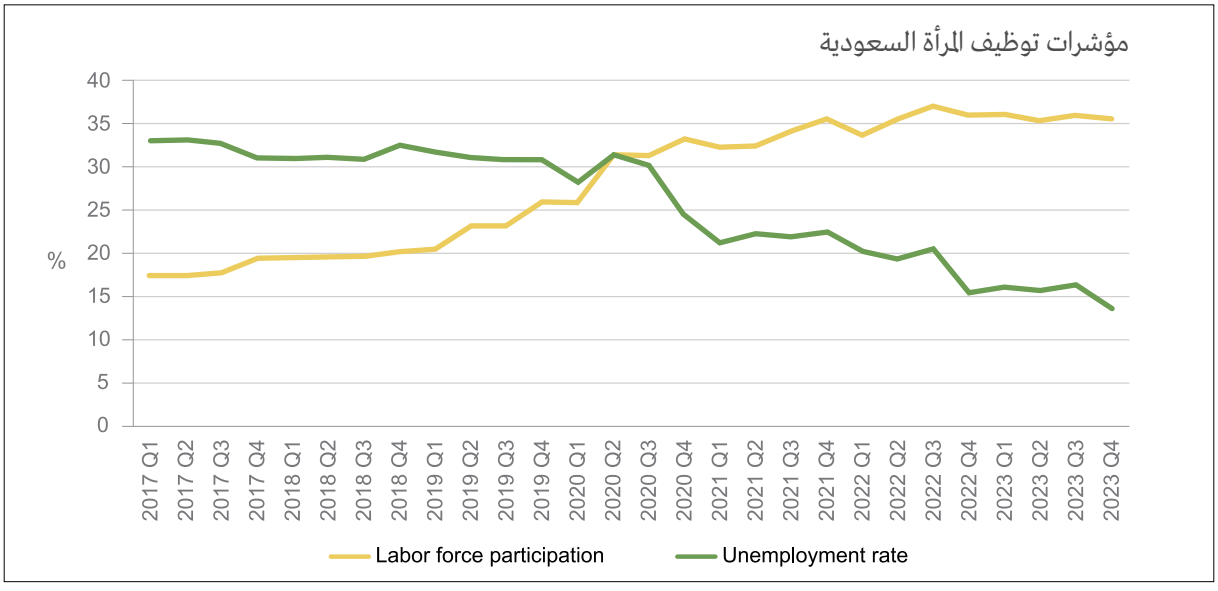

Sources: GoStat (2022)

كان له أثرٌ بالغٌ في خفض البطالة بين السعوديات، خاصةً وأن السائقات لحسابهن الخاص يتقاضين آلاف الريالات شهرياً (دي بيل إير وآخرون، ٢٠١٧). هناك أيضاً تشابه المؤهلات العلمية بين السعوديات والسعوديين (في مختلف التخصصات)، بل وقد تجاوز عدد السعوديات الملتحقات بالجامعات نظيره من الرجال.

هناك عاملٌ آخر؛ وهو الأنظمة والتشريعات التي تهدف لزيادة مشاركة القوى العاملة النسائية والحد من التمييز على أساس الجنس. وقد حُددت حصصٌ لعضوية مجالس إدارة الشركات لضمان أن تشغل السعوديات من ذوات المهارة العالية للمناصب التنفيذية، ويُؤمل أن تحفز هذه الخطوة المزيد منهن على دخول سوق العمل المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يُجرّم القرار الوزاري رقم ٣٩٨٦٠ لعام ١٤٤٠هـ (٢٠١٩م) التمييز في الأجور بين الرجال والنساء عن نفس العمل، ويُلزم أصحاب العمل بتوفير بيئة عملٍ ملائمة للمرأة. علاوةً على ذلك، يُلزم القرار أصحاب المنشآت بمراعاة احتياجات المرأة التي تُفضّل الخصوصية في مكان العمل بدون أبوابٍ مغلقة، ويشمل ذلك مرافق الصلاة ودورات المياه. كذلك، يحظر على الرجال العمل في بيئاتٍ مخصصةٍ للنساء فقط، والعكس صحيح. هكذا، تشجع هذه القوانين، وما تزال، المزيد من السيدات على دخول سوق العمل، لكونها تُعالج المخاوف الثقافية لدى الفئات الأكثر محافظة في المجتمع المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن ٦٣,٨٪ من السعوديات العاملات يعملن في القطاع الخاص، و٣٦,٤٪ في القطاع العام، في زيادةٍ ملحوظةٍ من ٢٠٪ و٧٩,٣٪ على التوالي (الهيئة العامة للإحصاء)، وهذا يدل على أن تزايد مشاركة الإناث في القوى العاملة أمرٌ طبيعيٌ مما كان يُعتقد سابقاً. وبعيداً عن نموذج الدولة الريعية، لم تُقلل مشاركة الإناث من عدد الوظائف المتاحة للرجال، بل ظهر المزيد من الوظائف لكلا الجنسين. ويمكن لمشاركة المرأة خلق المزيد من فرص العمل بالنظر لأثرها في تعزيز مستويات الكفاءة والإنتاجية.

هكذا تشهد المملكة اليوم تزايداً ملحوظاً لمشاركة المرأة في القوى العاملة، مقتربةً من معدلات الدول الحديثة، وإن كانت لم تبلغ بعد المستويات التي توصي بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، غير أن المعيار المستهدف لمشاركة الإناث في سوق العمل يظل أقل نسبياً مقارنةً بالاقتصادات الغربية، وذلك بسبب اختلاف الخصائص والبنية الاجتماعية، والتكلفة التي تتحملها المرأة عند الاختيار بين العمل والالتزامات الأسرية، وهذا هو الحال دوماً حتى في بيئةٍ نموذجيةٍ تتميز باقتصادٍ عصريٍ متحرر من الريع، وتتمتع فيه المرأة بكامل حريتها في الاختيار. وعادةً ما تتمتع المرأة العاملة بأجرٍ أعلى من المعتاد لكون العديد من الأسر السعودية ما تزال على قناعةٍ بالأدوار التقليدية لكلٍ من الرجل والمرأة؛ حيث الرجل هو المعيل الرئيسي للعائلة. وهنا، يتبين خطأ افتراض أن المدفوعات الجانبية ودعم الدولة يتسببان بارتفاع الأجر الأدنى المقبول لدى المرأة السعودية. وبالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، نجد أن هذا النمو مثيرٌ للإعجاب بالفعل.

خاتمة

يحاول هذا التقرير الخاص تتبع مؤشرات تحول الاقتصاد السعودي عن الخصائص الأساسية للدول والاقتصادات الريعية. الاقتصاد الريعي يُعرّف بأنه اقتصادٌ يعتمد أساساً على الريع الخارجي، ما يجعله المصدر الرئيسي للوظائف. يُظهر هذا الفصل من خلال البيانات والشواهد أن المملكة العربية السعودية تتجه بقوةٍ نحو تجاوز المعايير الريعية، لا سيما في المجالات الأكثر ارتباطاً بمسار التحول الاقتصادي المنشود. بالإضافة إلى ذلك، يحاول الاقتصاد الريعي تفسير الفشل في التنويع، ومؤسسات الدولة الكبيرة غير الفاعلة، والهياكل الاقتصادية الأبوية. واليوم، يواصل الاقتصاد السعودي (١) جهود التنويع، و (٢) تقليص القطاع العام وتعزيز نمو القطاع الخاص (بحيث أصبح القطاع الخاص أكثر توظيفاً للسعوديين وغير السعوديين)، و (٣) توسيع إمكانات المرأة الاجتماعية والاقتصادية بشكلٍ كبير. وبالتحليل الشامل، لا يمكن تفسير الاتجاهات الاقتصادية الملموسة في المملكة على أنها «ريعية متأخرة»، كما لا يمكن محاولة تكييف المؤسسات الاقتصادية مع بيئةٍ متغيرةٍ لتعزيز استدامة الريعية. فالمملكة اليوم تعبر نحو مرحلة ما بعد الريع، حيث تتحول بعيداً عن نموذج الريع آخذين في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة.

بعض الباحثين يطرحون تقييماتٍ تتضمن مُبالغةً في النقد. على سبيل المثال، يدّعي فودو (٢٠١٩) أن الانتقال إلى اقتصادٍ مُنتجٍ أمرٌ مستحيلٌ دون توسيع دور القطاع الخاص وخفض الدعم، ويزعم أن دول الخليج لا يمكنها «تهيئة الظروف المواتية للتنويع الاقتصادي والحفاظ في نفس الوقت على الاستقرار السياسي» (المرجع نفسه)، لكن التغيير في الظروف الاقتصادية يحدث عياناً، كما حاولتُ التوضيح. من جانبٍ آخر، يزعم هيرتوغ (٢٠١٩) وجود حدٍ أدنى لمتطلبات دولة ما بعد الريع يتلخص في عاملين اثنين؛ أولهما: القدرة على تمويل عمليات الدولة من خلال الضرائب المحلية بدلاً من الريع الخارجي. وثانيهما، أن يكون القطاع الخاص المزود الرئيسي لفرص العمل الموجهة للمواطنين. فيما يتعلق بالعامل الأول، يرصد هذا الفصل تحولاتٍ إيجابيةٍ تدريجيةٍ نحو بلوغ هذا الهدف التنموي. وفيما يتعلق بالثاني، فقد تم تحقيق الهدف المنشود، وهناك تقدمٌ مضطردٌ على هذا المسار. ما يزال الاقتصاد السعودي دون مستوى الطموحات التي حددها قادة القرار السياسي والاقتصادي، غير أنه يخطو بثباتٍ نحو تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، خاصةً مع إعلان المسؤولين عن خططٍ لمستهدفاتٍ طموحةٍ جديدةٍ لرؤية ٢٠٤٠ وما بعدها.

المصادر

المطيري، ح.، غاليوتي، م.، مانزانو، ب.، وبييرو، أ. (٢٠٢٤). مرونة الاقتصاد السعودي في مواجهة صدمات النفط: آثار الإصلاحات الاقتصادية. مجلة الطاقة، ٤٥(٥)، ١٢٥-١٤٨. https://doi.org/10.1177/01956574241240279

صحيفة أرقام (٢٠٢٤). البطالة بين السعوديين تهبط إلى ٧٫١٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٤م.

ببلاوي، ح. (١٩٨٧). الدولة الريعية في العالم العربي. مجلة الدراسات العربية، ٩(٤)، ٣٨٣-٣٩٨.

دي بيل إير، ف.، شاه ن. م.، فارغيس، ب.، والفرحان، ي. (٢٠١٧). التأثير المحتمل لقيادة المرأة السعودية للسيارة على توظيف السيدات والاعتماد على العمالة الأجنبية Possible Impact of Saudi Women Driving on Female Employment and Reliance on Foreign Workers. مذكرة توضيحية لمركز الخليج للأبحاث رقم ٢٠١٧/٤. https://gulfmigration.grc.net/media/pubs/exno/ GLMM_EN_2017_04.pdf

ديوان، إ. (٢٠١٩). استراتيجية هبوط للمملكة العربية السعودية A landing strategy for Saudi Arabia. في «سياسات الدول الريعية بمنطقة الخليج *The Politics of Rentier States in the Gulf*» (ص ٢٦-٤٨). واشنطن العاصمة: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط.

إنيس، س. (٢٠١٩). ريادة الأعمال الريعية: التبعية والاستقلالية في ريادة الأعمال النسائية بمنطقة الخليج Rentier-preneurship: Dependence and autonomy in women's entrepreneurship in the Gulf. في كتاب «سياسات الدول الريعية في الخليج *The Politics of Rentier States in the Gulf*» (ص ٦٠-٦٦). واشنطن العاصمة: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط.

فودو، أ. (٢٠١٩). المملكة العربية السعودية وفخ نظام الريع: تقييم نقدي لخطة رؤية ٢٠٣٠. سياسة الموارد (ص ٦٢، ٩٤-١٠١).

هيرتوغ، س. (٢٠١٩). كيف ينبغي أن يبدو الاقتصاد السعودي ليصبح «في مرحلة ما بعد الريع»؟ في كتاب «سياسات الدول الريعية في الخليج» (ص ٢٩-٣٣). واشنطن العاصمة: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط.

صندوق النقد الدولي (٢٠٢٤أ). المملكة العربية السعودية: البيان الختامي لبعثة المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤. https://www.imf.org/en/News/Articles/2024/06/13/mission-concluding-statement-saudi-arabia-concluding-statement-of-the-2024-article-iv-mission

_____. (٢٠٢٤ب). المملكة العربية السعودية: مشاورة المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ - بيان صحفي؛ وتقرير الموظفين. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/09/03/Saudi-Arabia-2024-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Informational-Annex-554530

جدوى للاستثمار. (٢٠٢٤) تحديث الاقتصاد الكلي، أغسطس ٢٠٢٤: نمو قوي في النشاط غير النفطي Macroeconomic Update August 2024: Robust growth in non-oil activity. الرياض، المملكة العربية السعودية.

كرين، ج. (٢٠١٩). إصلاح الدعم وزيادة الضرائب في دول الشرق الأوسط الريعية Subsidy reform and tax increases in the rentier Middle East. في كتاب «سياسات الدول الريعية في الخليج *The Politics of Rentier States in the Gulf*» (ص ١٨-٢٤). واشنطن العاصمة: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط.

وزارة المالية. (٢٠٢٤). بيان ما قبل الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٥. انظر https://www.mof.gov.sa/en/budget/Pages/default.aspx

مولیجان، س. (٢٠٢٤). الوظائف الخضراء والفجوة في الأجور بين الجنسين في السعودية: التفسير والغموض Green Jobs and the Saudi Gender Wage Gap: Explained and Unexplained. Riyadh: KAPSARC. الرياض: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.
https://www.kapsarc.org/research/publications/green-jobs-and-the-saudi-gender-wage-gap-explained-and-unexplained/.

منظمة الأوبك. حقائق وأرقام عن المملكة العربية السعودية
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/169.htm

POMEPS (2019) مقدمة. في كتاب سياسات الدول الريعية في الخليج *The Politics of Rentier States in the Gulf* (ص ٣-٨). واشنطن العاصمة: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط.

روس، مايكل ل. (٢٠٠٨). النفط والإسلام والمرأة. مجلة العلوم السياسية الأمريكية. ١٠٢(١)، ١٠٧-١٢٣

البنك المركزي السعودي (٢٠٢٤). الإيرادات والنفقات الحكومية السنوية حسب القطاع - الفعلية Annual Government Revenues And Expenditures by Sector-Actual.
https://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/report.aspx?sq=Non-oil+Revenues

ووكر، س. (٢٠٢٣). نظرية الدولة الريعية بعد خمسين عامًا: تطورات جديدة. فرونتيرز في العلوم السياسية Rentier State Theory 50 years on: new developments. *Frontiers in Political Science* ،5:1120439

وورلد فاينانس (٢٠١٥). إصلاحات الطاقة في المملكة العربية السعودية قد توفر مليارات الدولارات Saudi Arabia's energy reforms could save billions.
https://www.worldfinance.com/markets/saudi-arabias-energy-reforms-could-save-billions

عن الكاتب

يحيى عبدالله الشامي، يحيى عبد الله الشامي باحث مشاركٌ وزميلٌ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وزميل ما بعد الدكتوراه في قسم الاقتصاد بجامعة نيويورك.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com